مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 05 مارس 2024

هيومن رايتس ووتش: قوانين جديدة تُرسِّخ سلطة الجيش على المدنيين

(ترجمات . هيومن رايتس ووتش)

استعرض تقرير جديد لمنظمة هيومن رايتس ووتش سن الحكومة المصرية لتشريعات جديدة توسع من سلطات الجيش.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم الثلاثاء إن السلطات المصرية أصدرت، في أوائل فبراير 2024، تشريعًا جديدًا من شأنه ترسيخ وتوسيع سلطات الجيش الواسعة بالفعل على حياة المدنيين بطريقة تقوض الحقوق. وتمنح القوانين الجديدة سلطة جديدة واسعة النطاق للجيش ليحل محل وظائف معينة للشرطة والقضاء المدني والسلطات المدنية الأخرى بشكل كامل أو جزئي، وتوسيع نطاق اختصاص المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.

في 22 يناير، قدمت الحكومة قانونًا جديدًا وتعديلات على قانون قائم إلى البرلمان، الذي وافق عليه بسرعة دون مناقشة أو تعديلات تذكر في جلسة عامة واحدة يوم 28 يناير. ويتضمن التشريع القانون رقم 3 لسنة 2024. بشأن حراسة وحماية مرافق ومباني الدولة العامة والحيوية، والذي نشر في الجريدة الرسمية في 4 فبراير. كما وافق البرلمان على عديد من التعديلات على القانون رقم 25 لسنة 1966 بشأن قانون القضاء العسكري، ومن المتوقع نشرها في الجريدة الرسمية قريبا.

وقال عمرو مجدي، باحث أول في شؤون مصر في هيومن رايتس ووتش: «إن ترسيخ سيطرة الجيش على الحياة المدنية هو استراتيجية لاحتواء السخط المتزايد تجاه إخفاقات الحكومة المصرية الذريعة في دعم وضمان الحقوق الاقتصادية والسياسية الأساسية. لن تُحل الأزمة المالية في مصر عن طريق محاكمة أعداد متزايدة من المصريين من خلال محاكمات عسكرية غير عادلة بشكل واضح وحبسهم».

ويكلف القانون رقم 3 القوات المسلحة بـ «المساعدة والتنسيق الكامل مع الشرطة في حراسة وحماية المرافق والمباني العامة والحيوية بما في ذلك محطات الكهرباء وخطوط وأبراج الكهرباء وحقول النفط وخطوط السكك الحديدية والطرق والجسور ومرافق أخرى مماثلة». ويمنح القانون الأفراد العسكريين المشاركين في مثل هذه العمليات نفس صلاحيات الاعتقال والمصادرة القضائية التي تتمتع بها الشرطة. وينص أيضاً على أن جميع الجرائم المرتكبة ضد المرافق العامة والمباني العامة «الحيوية» أو فيما يتعلق بها يجب ملاحقتها أمام المحاكم العسكرية.

يحتوي هذا القانون على أحكام أوسع وأكثر تعسفًا من سابقه، القانون رقم 136 لسنة 2014، الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي بمرسوم في أكتوبر 2014. واستخدمت حكومته قانون 2014 لمحاكمة آلاف المدنيين، بينهم عشرات الأطفال، في المحاكم العسكرية، غالبًا في محاكمات جماعية تنتهي بالسجن القاسي أو أحكام الإعدام.

ومما يعكس الطبيعة الفوضوية والمسيئة للمحاكمات الجماعية التي لا يجري التحقق فيها من الوثائق الأساسية ولا تُحدد المسؤولية الجنائية الفردية في كثير من الأحيان، أدت إحدى القضايا البارزة في عام 2016 إلى الحكم بالسجن المؤبد ضد مدعى عليه يبلغ من العمر 3 سنوات، وبعد احتجاجات، قال متحدث باسم الجيش في وقت لاحق إنه صدر عن طريق الخطأ.

ناتشرال غاز انتلجانس: المزيد من الغاز الطبيعي الإسرائيلي يمكن أن يصل إلى الأسواق العالمية عبر منشآت الغاز الطبيعي المسال المصرية

(ترجمات . ناتشرال غاز انتلجانس)

نشر موقع ناتشرال غاز انتلجانس تقريرًا يسلط الضوء على إمكانية تصدير غاز دولة الاحتلال إلى الأسواق العالمية عبر المرافق المصرية.

وقال الموقع إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي من إسرائيل مرة أخرى، إذ تخطط شركة شيفرون وشركاؤها لزيادة الاستثمار في حقل تمار، الأمر الذي يزيد من احتمالات وصول كميات إضافية من شرق البحر المتوسط إلى السوق العالمية عبر مرافق التسييل المصرية.

ومن المقرر أن يرتفع إنتاج تمار من 1.2 مليار قدم مكعبة يوميًا إلى ما يقرب من 1.6 مليار قدم مكعبة يوميًا الآن بعد أن توصلت شيفرون إلى قرار استثماري نهائي لتوسيع الطاقة الإنتاجية والتصديرية لتمار بحلول عام 2025.

وفي الشهر الماضي، قال وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين إن «النمو الكبير» في صادرات الغاز إلى مصر والأردن يمثل رصيدًا استراتيجيًا لإسرائيل والمنطقة. لكن كمية الغاز الإسرائيلي التي تخصصها مصر لصادرات الغاز الطبيعي المسال تعتمد على الطلب المحلي على الغاز.

وتهدف مصر إلى الاستفادة من واردات الغاز الإسرائيلية الإضافية وتحديد المزيد من الأحجام لصادرات الغاز الطبيعي المسال، على الرغم من أن هذا يعتمد على الطلب المحلي على الغاز في مصر.

جاء قرار شيفرون الاستثماري النهائي بتوسيع تمار في أعقاب اتفاقية مبيعات غاز جديدة موقعة مع شركة إيست ميد غاز الإسرائيلية لتزويد مصر بالغاز.

ويوفر المزيد من الغاز الإسرائيلي المصدر إلى مصر فرصة لتحويل أحجام إضافية إلى الغاز الطبيعي المسال وتصديرها عالميًا من مصانع التسييل المصرية.

ويمكن أن تؤدي زيادة التعاون الإقليمي بشأن تجارة الغاز الطبيعي بين إسرائيل ومصر وغيرها إلى زيادة ربط احتياطيات شرق البحر المتوسط بأسواق الطاقة العالمية.

ذا ناشيونال: مصر تحكم على ثمانية من قادة الإخوان المسلمين بالإعدام

(ترجمات . ذا ناشيونال)

اهتم تقرير نشرته صحيفة ذا ناشيونال بالحكم الذي أصدرته محكمة مصرية بإعدام ثمانية من قادة جماعة الإخوان المسلمين بينهم المرشد العام للجماعة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولي قضائيين أن محكمة بالقاهرة حكمت يوم الاثنين بإعدام ثمانية من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، من بينهم المرشد العام للجماعة محمد بديع.

وكان بديع هو المرشد العام الثامن لجماعة الإخوان المسلمين وقاد الجماعة بين عامي 2010 و2013، عندما اعتُقل خلال الاحتجاجات التي قادها الجيش ضد الحكومة المدعومة من الإخوان المسلمين.

كما حُكم على نائب بديع محمود عزت، الذي أصبح المرشد العام بالإنابة لجماعة الإخوان المسلمين في عام 2013 حتى اعتقاله في عام 2020، بالإعدام.

وأضافت الصحيفة أن الآخرين المحكوم عليهم بالإعدام هم أعضاء قياديين لحزب الحرية والعدالة، الحزب السياسي المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين الذي أصبح مرشحه محمد مرسي رئيسًا لمصر في عام 2012 بعد احتجاجات واسعة النطاق أدت إلى سقوط الديكتاتور حسني مبارك وانتخابات ديمقراطية.

ووجهت إلى الثمانية اتهامات في قضية شهيرة بعد أن نظموا اعتصامًا ضخمًا في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة في منطقة مدينة نصر، احتجاجًا على عزل مرسي من السلطة.

بعد ستة أسابيع من الاحتجاج، فرق الجيش المصري الاحتجاج. وقتل المئات في عملية الفض.

وسيكون للمتهمين الحق في استئناف الحكم.

أعادت وسائل الإعلام الحكومية المصرية تسمية القضية منذ عام 2013 باسم «قضية المنصة» حيث أقيم الاعتصام على بعد بضع مئات من الأمتار من الموقع الذي يحمل الاسم نفسه والذي اغتيل فيه الرئيس المصري السابق أنور السادات خلال عرض عسكري في عام 1981.

وأكد مسؤولون يوم الاثنين في القضية نفسها أنه حُكم على 37 متهمًا آخر بالسجن المؤبد، وحُكم على ستة منهم بالأشغال الشاقة 15 عامًا، وجرى تبرئة 21 من جميع التهم.

نفذت أجهزة أمن الدولة في عهد السيسي، الذي وصل إلى السلطة في عام 2013 بعد الإطاحة بمرسي، حملة قمع مكثفة ضد جماعة الإخوان المسلمين.

واعتقل مئات الأشخاص منذ 2013 ونددت جماعات حقوقية بإعدام سجناء.

قادت شخصيات من الإخوان المسلمين حملة إعلامية ضد حكومة السيسي من الخارج.

من جانبه، غالبًا ما ألقى السيسي باللوم علنًا على جماعة الإخوان المسلمين وشركائها الإسلاميين الأجانب في التحريض المتعمد على الفوضى في مصر في محاولة للإطاحة بحكومته والعودة إلى السلطة في مصر.

ميدل إيست أي: الوفاة الغامضة لطالبة تعرضت للابتزاز تثير ضجة

(ترجمات . ميدل إيست آي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بالغضب الذي أثارته واقعة وفاة الطالبة نيرة الزغبي بعد ابتزازها من بعض زملائها في الكلية.

وقال الموقع البريطاني إن النيابة العامة المصرية أمرت، الأحد، بالقبض على اثنين من زملائها الجامعيين للاشتباه في قيامهما بابتزاز زميلة بصور خاصة والتسبب في وفاتها في ظروف غامضة.

وتوفيت نيرة صلاح الزغبي، 19 عامًا، وهي طالبة بكلية الطب البيطري بجامعة العريش، في المستشفى يوم 24 فبراير الماضي، بعد تناولها مادة سامة، بحسب التحقيقات الأولية.

ونفى والداها ومحاميها الاشتباه في انتحارها وقالا إنها ماتت مسمومة.

وقالت النيابة العامة في بيان لها، الأحد، إن التحقيقات الأولية أظهرت تعرض الزغبي لـ «ضغوط نفسية» ناجمة عن تهديدات اثنين من زملائها بتداول صور خاصة.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين تهمتي «التهديد كتابةً بإفشاء أمور تتعلق بالحياة الخاصة» (جناية)، و«الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمجني عليها (جنحة)».

وأمرت بحبسهم احتياطيًا على ذمة التحقيقات ومصادرة الهواتف المحمولة الخاصة بهم والضحية.

وقال محامي الزغبي إنها ماتت مسمومة، في حين أكدت عائلتها أنها متدينة، مما يجعل الانتحار أمرًا غير وارد.

واتهم المحامي الجامعة بالإهمال والتأخر في نقل المتوفاة إلى المستشفى بعد أن اشتكت من آلام شديدة في المعدة.

وتقدم والدها بشكوى إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يطالب فيها بإجراء تحقيق في وفاة ابنته. تصر الأسرة على وجود جريمة وترفض ادعاء الانتحار.

وأشار تقرير التشريح الأولي إلى «تسمم حاد».

وأحد المشتبه فيهما ابنة ضابط كبير في الشرطة، ما أثار اتهامات باستغلال نفوذ والدها لتجنب المساءلة.

لكن وزارة الداخلية أمرت الأسبوع الماضي بإيقاف والدها عن العمل على ذمة التحقيقات، بحسب تقارير إعلامية.

كيف ماتت نيرة؟

وانتشر خبر وفاة نيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي المصرية، مطالبين بإجراء تحقيق عاجل في الحادثة.

اقترح البعض أنها انتحرت هربًا من ابتزاز أقرانها في الجامعة الذين زُعم أنهم حصلوا على مقاطع فيديو وصور خاصة بها.

وقالت النيابة العامة في بيانها إن فريق التحقيق في العريش تتبع خط سير المتوفاة فور خروجها من الحرم الجامعي بالمدينة الجامعية حتى وصولها إلى محل لبيع المبيدات الزراعية.

/ moasher

واعترف صاحب المتجر للمسؤولين بأن الضحية وصلت بسيارة أجرة لطلب شراء الحبوب، وأنها غادرت المتجر بعد إبلاغها بعدم توفرها.

وقالت النيابة إنها أخبرت سائق الأجرة أنها بحاجة إلى الحبوب لأغراض الدراسة.

ولم تجد التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة العامة أي شبهة جنائية وراء وفاتها.

وأعادت فتح التحقيق يوم السبت بعد حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للمطالبة بالحقيقة والعدالة للطالبة.

وأمرت النيابة باستخراج الجثة لإجراء الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة. كما باشرت باستدعاء كل من له علاقة بالحادثة أو يملك معلومات.

وقالت في بيان لها، إن النيابة تفحص الآن الهواتف المحمولة، وتراجع كاميرات المراقبة بالحرم الجامعي.

وبحسب إفادات أسرتها ومحاميها، فإن الزغبي وصلت إلى مستشفى العريش يوم 24 فبراير الماضي وهي مصابة بهبوط حاد في الدورة الدموية، ودخلت في غيبوبة قبل أن تفارق الحياة.

وعقب وفاتها، أطلق الطلاب ومستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي حملة بعنوان: «حق طالبة العريش»، زاعمين أن وفاتها جاءت نتيجة خلافات مع أحد أقرانها بسبب مشاجرة كلامية.

ونشر تقرير من موقع «القاهرة 24» المرتبط بالحكومة وثيقة يُزعم أنها تقرير طبي يؤكد دخول الطالب إلى المستشفى في حالة «إرهاق شديد بسبب تناول مادة سامة».

وجاء في التقرير أنها «تعاني من اضطراب في الوعي، وهبوط حاد في الدورة الدموية، وضعف في النبض نتيجة تناول مادة سامة غير معروفة. وقُدمت الإسعافات الأولية لها، إلا أنها توفيت».

أهرام أونلاين: المفاوضون المصريون والقطريون والأمريكيون يحققون «تقدمًا كبيرًا» نحو صفقة في غزة

(ترجمات . أهرام أون لاين)

اهتمت صحف عدة بالمستجدات في مفاوضات وقف إطلاق المار في غزة وصفقة تبادل الأسرى. وفي هذا الصدد، نقلت أهرام أونلاين عن قناة القاهرة الإخبارية يوم الاثنين أن المفاوضين من مصر وقطر والولايات المتحدة بالإضافة إلى وفد حماس حققوا «تقدمًا كبيرًا» نحو وقف إطلاق النار في غزة.

وقالت الصحيفة إن الوسطاء يضغطون من أجل وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في العدوان المستمر منذ خمسة أشهر على غزة.

ويدعو الاقتراح الأخير إلى وقف القتال لمدة ستة أسابيع وإطلاق سراح الرهائن.

ونقلت القناة عن مصدر رفيع المستوى قوله، إنه من المقرر أن تستمر المفاوضات يوم الثلاثاء بمشاركة «جميع الأطراف».

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية يوم الأحد أن تل أبيب لم ترسل وفدها إلى القاهرة لإجراء محادثات هدنة بعد أن علمت أن حماس لم تقدم قائمة الأسرى الذين تحتجزهم.

وتضغط مصر وقطر من أجل وقف إطلاق النار واتفاق تبادل الأسرى قبل حلول شهر رمضان، بعد أسبوع.

وحثت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس حماس على الموافقة على «وقف فوري لإطلاق النار» خلال حدث في ألاباما، مشيرة إلى «الحجم الهائل للمعاناة» في قطاع غزة.

تصاعد الضغط العالمي

وأضافت الصحيفة أن المحادثات المتعاقبة في باريس والدوحة والقاهرة بين وسطاء من مصر وقطر والولايات المتحدة تركز على تفعيل وقف إطلاق النار لبضعة أسابيع على الأقل لتسهيل توصيل المساعدات وتبادل المحتجزين.

وأشارت تقارير سابقة إلى اتفاق محتمل بين حماس وإسرائيل، بما في ذلك وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع والإفراج عن عشرات الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة مقابل مئات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ولفتت الصحيفة إلى وجود «ثغرات كبيرة» في اتفاق إطاري محتمل مع إصرار حماس على وقف دائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

وقد أتيحت لإسرائيل، التي تقول إنها تخوض هذه الحرب لهزيمة حماس وإطلاق سراح الأسرى، الفرصة لتحرير رهائنها من خلال هدنة مدتها ستة أيام توسطت فيها مصر وقطر والولايات المتحدة في نوفمبر.

واصلت آلة الحرب الإسرائيلية عملياتها في غزة على الرغم من الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي دعا إلى وقف إطلاق النار في غزة للسماح بالإفراج عن الأسرى.

وتتصاعد الضغوط الشعبية ضد "إسرائيل" خاصة بعد تأكيد حماس الأسبوع الماضي أن سبعة من الأسرى قتلوا في القصف الإسرائيلي، إلى جانب عدد من مقاتلي الحركة.

وفي وقت لاحق، رفضت حماس الطلب الإسرائيلي بتقديم قائمة كاملة بأسماء الأسرى الذين ما زالوا على قيد الحياة، مما دفع "إسرائيل" إلى مقاطعة المحادثات في القاهرة، الأمر الذي أضاف عقبة أخرى أمام تحقيق التهدئة.

ميدل إيست بيزني انتلجانس: سبع شركات تخطط لمشروعات هيدروجين في مصر بقيمة 40 مليار دولار

(ترجمات . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

نشر موقع ميدل إيست بيزنس انتلجانس تقريرًا يبرز إعلان شركات كورية جنوبية وكندية وأمريكية وفرنسية توقيع اتفاقيات لمشروعات الهيدروجين في مصر.

وقال الموقع إن سبع شركات كشفت عن خطط لاستثمار أكثر من 40 مليار دولار في مشاريع الهيدروجين الأخضر في مصر.

ومن بين هذه الشركات شركات كورية جنوبية، وكندية، وأمريكية، وفرنسية. وقد وقعت تلك الشركات اتفاقيات لمشروعات الهيدروجين في السويس.

وتشمل المشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا للتصدير والصناعات المحلية مثل الصلب والأسمدة.

وأوضح الموقع أن هذه الشركات هي شركة سكاتيك، وفيرتيجلوب، وأوراسكوم للإنشاءات، وحسن علام، وتيسنكروب، وهيدرا، وأميا باور.

وستنتج المشاريع أكثر من 1.5 مليون طن من الهيدروجين الأخضر والأمونيا سنويًا بحلول عام 2030.

وتهدف مصر إلى أن تصبح مركزًا لتصدير الهيدروجين الأخضر، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها العالية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ويمكن أن يساعد الهيدروجين الأخضر في إزالة الكربون من الصناعات وتوفير فرصة لتصدير الطاقة المتجددة لمصر.

وستساعد المشاريع في وضع مصر باعتبارها دولة رائدة في مجال الهيدروجين الأخضر ودعم أهدافها للنمو الاقتصادي وتغير المناخ.

المونيتور: شركة مصرية جديدة لجمع أموال المغتربين تحصل على استثمار أولي بقيمة 100 مليون دولار

(اقتصاد . المونيتور)

اهتم موقع المونيتور في تقرير أعدّه جاك داتون بالشركة الاستثمارية الجديدة التي أسسها رجال أعمال في الخارج بالتعاون مع وزارة الهجرة لتعزيز الاستثمار في مصر.

وقال الموقع الأمريكي إن مجموعة من سبعة رجال أعمال مصريين رفيعي المستوى يعيشون في الخارج أطلقت شركة استثمارية بالشراكة مع وزارة الهجرة وشؤون المغتربين المصريين لتحفيز المغتربين على الاستثمار في البلاد وجلب العملات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها.

ويتطلع المشروع إلى جذب حوالي 14 مليون وافد مصري بمشاريع عالية العائد في قطاعات الزراعة والرعاية

الصحية والضيافة، والصناعة والعقارات والسياحة.

وتهدف المبادرة إلى أن تكون مصدرًا جديدًا للعملة الأجنبية لمصر، التي تمر بأسوأ أزمة اقتصادية لها منذ أكثر من نصف قرن وتتفاوض مع صندوق النقد الدولي لزيادة خطة الإنقاذ المالية.

وبعد معاناتها من آثار التضخم المرتفع وأزمة تكلفة المعيشة الحادة، خفضت الدولة الواقعة في شمال إفريقيا قيمة عملتها ثلاث مرات منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، إذ فقد الجنيه المصري ما يقرب من نصف قيمته مقابل الدولار.

وفي نوفمبر، خفضت وكالة تصنيف فيتش درجة الائتمان المصرية بشكل أعمق في المنطقة غير المرغوب فيها إلى بي - على الرغم من التوقعات المستقرة.

وأفادت وكالة فيتش أن الدين الحكومي العام للناتج المحلي الإجمالي قفز إلى حوالي 95% في السنة المالية 2023 مقارنة بـ 87% في العام السابق، ويرجع ذلك في الغالب إلى ضعف العملة.

ماريتايم إكسيكيوتيف: رغم انهيار حركة المرور، قناة السويس تخطط لتوسعة جديدة

(ترجمات . ماريتايم إكسيكيوتيف)

اهتم موقع ماريتايم إكسيكيوتيف بإعلان هيئة قناة السويس عن دراسة تجريها لخطط توسعة جديدة في القناة.

وقال الموقع الأمريكي المهتم بشؤون الملاحة العالمية إن رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع، أعلن عن خطط لتحويل الأجزاء الأخيرة من القناة ذات المسار الواحد إلى طرق ذات مسارين. وإذا اكتملت القناة الثانية بالكامل من أحد طرفيها إلى الطرف الآخر، فمن الممكن أن تسمح لحركة المرور بالعبور بشكل مستمر، دون متطلبات القافلة ذات الاتجاه الواحد التي حددت الملاحة في القناة لأجيال.

وقد يشكل تمويل مثل هذا التوسع الكبير تحديًا على المدى القريب. وفي عام جيد، تجلب قناة السويس 9 مليارات دولار أو أكثر من الإيرادات المقومة بالدولار، لكن الاضطراب في جنوب البحر الأحمر أضر بها كثيرًا في الأشهر الأخيرة.

ووفقًا للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، انخفضت إيرادات القناة بمقدار النصف مقارنة بما كانت عليه في السابق.

وقال ربيع إن خطة التوسعة لا تزال قيد الدراسة، ولم يوضع مقترح نهائي بعد.

ستتوسع الخطة في برنامج التشييد المستمر الذي بدأ بعد جنوح السفينة إيفر جيفن، التي جنحت في امتداد ضيق من القناة في عام 2021. وتعمل هيئة قناة السويس على اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية الملاحة في الجزء الجنوبي، بما في ذلك توسيع جزء وإضافة امتداد لقناة موازية بطول 10 كيلومترات.

ولفت الموقع إلى أن أي عمل إضافي يجب أن يجذب تمويلًا خارجيًا أو يتنافس على الموارد مع برنامج سداد الديون المصرية. وتحتاج الحكومة إلى توفير 29 مليار دولار لخدمة ديونها الخارجية في عام 2024، وفقًا للبنك المركزي في البلاد، وذلك بفضل الحجم الكبير من أقساط سداد أصل القرض المستحقة.

وعلى الرغم من أن انقطاع البحر الأحمر يؤثر على عمليات القناة، إلا أن مصر لم تنتقد بعد الحوثيين في اليمن، الذين يهاجمون السفن منذ أشهر. كما ابتعدت مصر عن مهمة الأمن البحري لمواجهة الحوثيين بالقرب من مضيق باب المندب - على الرغم من أن مصر تمتلك أكبر قوة بحرية في العالم العربي.